الحماية الدستورية للمرأة ضد العنف في الدول المغربية بين الواقع والمأمول

الدكتورة: عقيلة خرباشي-أستاذة محاضرة "أ"
قسم الحقوق - جامعة المسيلة - الجزائر

ملخص: حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة لعام 2014 بشأن الإجراءات المتخذة للحد من العنف ضد النساء، فهناك امرأة من بين ثلاث نساء تتعرض للعنف سواء من طرف أفراد العائلة أو من الخارج، وفي الدول المغربية هناك ثمان (8) حالات عنف ضد المرأة يوميا، لكن في الحالة غير المصرح بها تبقى النساء تعاني في صمت؟

لذلك فتدخل الدستور يعد ضروريا لتأمين حماية شاملة ومتعددة للمرأة ضد العنف، ولكن ما هي الميكانيزمات التي تسمح بحماية المرأة ضد العنف؟ .

Résumé : D'après le rapport des Nations Unies (ONU) en 2014 sur les mesures visant à éliminer la violence contre les femmes, il y a une femme sur trois dans le monde qui se sont exposées à diverses formes de violence, que ce soit par des membres de la famille ou de l'extérieur.

Et Dans les pays du Maghreb, il y a huit (8) cas de violence contre les femmes par jour, mais dans l'autre cas non déclaré, les femmes souffrent en silence ?

Ainsi donc, l'intervention de la constitution est nécessaire pour assurer une protection complète et multiple pour les femmes contre la violence, Mais quels sont les mécanismes susceptibles de les protéger contre la violence ?.

مقدمة:

رغم التطور الحاصل في مختلف مناحي الحياة، إلا أن واقع المجتمعات بمختلف درجات تطورها يشهد سوء معاملة تجاه المرأة، فحسب تقرير هيئة الأمم المتحدة لعام 2014 بشأن الاجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، المحول إلى كل من مجلس حقوق الانسان في دورته 26 المنعقدة في جوان 2014 وأيضا إلى لجنة وضع المرأة في الدورة 58 المنعقدة في مارس 2014، فهناك امرأة من بين ثلاث (3) نساء في جميع أنحاء العالم تتعرض حياتها للعنف بمختلف صورته، سواء من طرف افراد العائلة أو من خارجها(1). وفي الدول المغاربية هناك يوميا معدل ثماني (8) حالات مصرح بها بوجود عنف ضد المرأة، ولكن ماذا عن الحالات غير المصرح بها، والتي تبقى تعاني فيها المرأة بصمت؟، لذلك يعد تدخل القانون في مثل هذه الحالات ضروريا لرفع الأذى الواقع على المرأة، ومعاقبة وردع مرتكبي الجرائم ضدها، ولكن يقفز التساؤل إلى ما بعد مباشرة المتابعة القانونية، والوضع الذي ستؤول إليه المرأة خاصة في الوسط العائلي عقب إصدار عقوبات ضد من تربطها بهم علاقة أسرية؟.

لذلك فهل تدخل الدساتير هنا يعد كافيا، أم لا بد من تأمين حماية شاملة ومتعددة الأوجه، وماهي الآليات التي يمكن من خلالها حماية المرأة ضد العنف، ومراعاة الخصوصيات التي تطبع كيانها، وما مدى اسهام المرأة ذاتها في رفع الغبن الواقع عليها من جراء سوء المعاملة؟ هذه النقاط وأخرى ستكون محور الدراسة من خلال النقاط الآتية:

أولا: صور العنف الممارس ضد المرأة في الدول المغاربية.

ثانيا: واقع الحماية الدستورية للمرأة ضد العنف في الدول المغاربية.

ثالثا: آليات الحماية المتعددة للمرأة ضد العنف في الدول المغاربية

أولا- صور العنف الممارس ضد المرأة في الدول المغاربية:

لا تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة جديدة، بل ارتبط وجودها بوجود المرأة فمنذ التاريخ الأول والمرأة تلاقى صنوفا من الاعتداءات والإضرار بها، ولكن المؤسف هو أن يستمر انتشار الظاهرة وبشكل لافت للانتباه في الوقت الذي يعرف فيه العالم مستويات عالية من التطور والتقدم في مختلف المجالات المرتبطة بتحسين الإطار المعيشي، وبلوغ أكبر قسط من الرفاهية والسعي الحثيث نحو مظاهر التحضر والتخلص من بعض السلوكيات المسيئة للإنسان باعتباره انسانا مناطه العقل والحكمة.

وقد استرعت هذه الظاهرة اهتمام الدول والمنظمات الدولية ، فصار الموضوع مدار اهتمام العديد من المحافل الدولية، إذ تم بموجب اللاتحة الأممية رقم 104/48 الصادرة عام 1993 عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، التأكيد على خطورة الظاهرة ، واعتبار أن العنف ضد النساء هو : " أي اعتداء ضد المرأة يقوم على اساس الجنس ، والذي يتسبب في إحداث إيذاء أو ألم جسدي، جنسي أو نفسي للمرأة ويشمل العنف أيضا التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسفي من الحريات سواء حدث ذلك في اطار الحياة العامة أو الخاصة " (2) .

كما تم التذكير بموجب الإعلان العالمي لمناهضة كل اشكال العنف ضد المرأة الصادر عام 1993 على أن العنف ضد المرأة قد يرتكبه مهاجمون من كلي الجنسين أو أعضاء في الأسرة أو العائلة، أو حتى الدولة ذاتها(3).

وتم اعتبار 25 من شهر نوفمبر كيوم عالمي للقضاء على العنف ضد النساء بموجب اللاتحة رقم 134/54 الصادرة عام 1993 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة(4).

ويأخذ العنف الممارس ضد المرأة صورا متعددة تختلف باختلاف المعيار المستند عليه، فمن حيث الضرر الحاصل للمرأة قد يكون العنف جسديا، نفسيا، جنسيا، اقتصاديا، أو قانونيا، ولكننا سنحاول التركيز على صور العنف من حيث مصدر الضرر على اعتبار أن الوصول إلى ذلك سيساعد كثيرا في تحديد المسؤوليات وامكانية اعادة الأمور إلى نصابها، إذ سهل أن تساعد النساء على الشفاء كل مرة من الجروح والكدمات الحاصلة من جراء ضربهن، ولكن الأمر سيكون أفضل لو لم يتم أصلا الضرب وتمّ التخلي عن هذه العادات السيئة.

وتلاقي المرأة المغاربية في هذا السياق صورتين للعنف: العنف الأسري، والعنف خارج إطار الأسرة.

أ - العنف الأسري:

يعد الفضاء الأسري، الإطار القاعدي للنماء الجسدي والعقلي والنفسي للإنسان عموما، وللمرأة خصوصا بالنظر إلى أنها الكائن الأكثر ارتباطا بالوسط الأسري مقارنة بالرجل(5)، فيعد لازما ضمان السكينة والراحة اللازميتين لذلك.

غير أن التحول عن هذا يشكل اخلاxa خطيرا، لابد من تسليط الضوء عليه والوقاية منه ومكافحته بالنظر إلى خصوصية العنف الأسري، على اعتبار أنه يقع ضمن الشأن الأسري،

فغالبا ما يكتنف الأمر التحفظ وعدم التصريح به إلا من قبل عدد قليل من النساء المعنفات، وهذا يشكل عائقا كبيرا في سبيل الوقوف على الحجم الحقيقي للظاهرة (6).

ويراد بالعنف الأسري هو العنف المسلط ضد المرأة من طرف اشخاص تربطها بهم علاقة أسرية أي يشمل العنف المسلط في إطار الزوجية أو خارجها سواء من طرف افراد أسرتها أو أسرة زوجها.

وبالرغم من عدم وجود معطيات إحصائية دقيقة بشأن عدد النساء المعنفات في الوسط الأسري بالنظر إلى أن الارقام المسجلة في أقسام الشرطة أو المحاكم، أو مصالح المستشفيات هي نسبية لا تعبر إلا عن الحالات التي تم تسجيلها دون الحالات الأخرى المسكوت عنها.

في المقابل المعطيات المعلن عنها تكشف أن العنف الزوجي يأتي في صدارة أنواع العنف الاسري بنسبة تصل إلى 74% من مجمل حالات العنف ضد المرأة في دول المغرب العربي، ففي الجزائر تقدر النسبة من 54 إلى 61% من اجمالي حالات العنف التي بلغت 7000 حالة خلال 9 أشهر الأخيرة فقط من عام 2014 (7).

ويظهر العنف الزوجي في صور متعددة تتمثل اساسا في الضرب، الجرح، الحرمان من الانفاق الطرد من مسكن الزوجية السب، الشتم، والإكراه النفسي، وحتى في حالة فض العلاقة الزوجية تبقى المرأة تعاني من عنف الزوج السابق بسبب التأخر في تسديد المصاريف المرتبطة بالنفقة، أو عدم الاعتراف بالأبناء وكذا الضغط والإكراه لاستعادة الزوجة، أو منعها أو تهديدها بالاعتداء أو القتل في حالة مباشرة علاقة زوجية أخرى أو منعها من زيارة أولادها، أو افتعال الصراعات والمشاكل لنزع الحضانة منها، واسترداد مسكن الحضانة.

كما يدخل في إطار العنف الزوجي، العنف الممارس من طرف الخطيب على خطيبته في صورة اجبار على اتیان بعض السلوكيات أو الاجبار على عدم القيام بأخرى كعدم الخروج، أو عدم مجالسة بعض أفراد العائلة أو عدم ارتداء بعض الألبسة... وغيرها.

أما بخصوص العنف خارج إطار الزوجية، ولكن دائما من طرف أفراد تربطها بهم رابطة أسرية أو عائلية سواء أفراد من عائلة المرأة أو من عائلة زوجها، فهو أقل مقارنة بالعنف الزوجي، والعنف الممارس من طرف أفراد عائلة المرأة هو أكبر من ذلك الممارس من طرف أفراد عائلة الزوج، والذي لا يواهي 4.2% (8).

ما يلاحظ أن هذا النوع من العنف قد يكون المعنف فيه امرأة، وإن كانت قليلة الحالات التي تمارس فيها مثلا الأمهات العنف ضد بناتهن، ولكن في غالب الحالات يكون المعنف رجلا، أبا أو أحد أفراد العائلة الذين لهم سلطة على المرأة.

وغالبا ما يطال هذا النوع من العنف النساء الأميات أو ذوات المستوى التعليمي المحدود، إذ تصل نسبتهن إلى نصف النساء المعنفات في كل من الجزائر وتونس، وإلى ثلثيهن في المغرب (9).

كما يشمل هذا النوع من العنف كل الفئات الأسرية، مع ارتفاع ملحوظ لدى فئة النساء الشابات، حيث يستعمل العنف في عدد كبير من الأسر كوسيلة للتربية وتلقين القيم الاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى معاناة بعض الأمهات من عنف ابنائهن، إذ تكشف التقارير عن وجود ما يضاهاه 8% من هذا النوع من العنف.

وتعاني الفتيات خاصة في بعض الأوساط من أنواع من العنف الجنسي كالزواج القسري أو الإكراه على الزواج، وكذلك تعريض البنات للختان وتشويه الأعضاء التناسلية كما في موريتانيا مثلا (10).

وتعرف المرأة أيضا في إطار العنف الأسري، العنف المالي المرتبط بالاستيلاء من طرف الزوج أو أحد أفراد العائلة على مواردها المالية، وخاصة راتبها الشهري في حالة ما إذا كانت عاملة.

ب- العنف خارج إطار الأسرة:

تتعرض المرأة خارج إطار الأسرة أيضا إلى مضايقات وسلوكات عنيفة من طرف أشخاص لا تربطها بهم الرابطة الأسرية ولكن قد تجمعها بهم روابط أخرى اجتماعية أو مهنية مثلا، كما قد تلاقي العنف من طرف غرباء لا تربطها بهم أية رابطة.

ويندرج تحت خانة العنف خارج إطار الأسرة، العنف الممارس على النساء العاملات داخل أماكن عملهن، والذي يظهر في صورة التقليل من مستوى أداء المرأة، وعدم الاعتراف بقدراتها مقارنة بالرجل الأمر الذي تنبذه جميع القوانين، وعلى رأسها الدستورية منها (11)، مؤكدة على التساوي بين الموظفين في الحقوق والواجبات، مع مراعاة الاختلافات التي ترتبط أساسا بطبيعة المنصب أو الوظيفة بحد ذاتها، أو إنتقال كاهلهم بالتزامات تخرج عن دائرة

المهام المسندة لمثل شاغلي تلك الوظائف بفعل تخويفهن من انهاء علاقة العمل أو التخفيض من الراتب.

كما يمتد العنف الممارس على المرأة في إطار العمل إلى المساومة على الشرف، ومختلف الأشكال الأخرى للتحرش الجنسي، ناهيك عن استخدام بعض العبارات والألفاظ النابية والخادشة للحياء من قبل بعض الرؤساء على مرؤوسيهن من النساء.

كما يضيف البعض أن قصور التشريعات، وعدم مراعاتها لخصوصية المرأة، ومنه فتح الباب لتمييز الرجل عليها يعد عنفا تشريعيا لايد على الدول وصانعي القرار التنبه له(12).

ج- العنف بسبب الصراعات والثورات الداخلية:

شهدت العديد من مناطق العالم وعلى رأسها الدول العربية بداية من عام 2011 صراعات وثورات داخلية، الوضع الذي وسع دائرة الاعتداءات وأعمال العنف التي طالت النساء من طرف الأفراد والجماعات التي أخذت تسميات مختلفة في مصر تونس، ليبيا، سوريا، هذه الاخيرة التي تشهد حركة واسعة لنزوح النساء والاطفال إلى العديد من الدول بسبب ضيق ظروف العيش واستفحال أعمال العنف سواء من طرف المدنيين أو العسكريين. إن تعدد مواضع ومصادر العنف الممارس تجاه المرأة يجعل إمكانية فعالية شكل واحد من الحماية غير موثوق منه لذلك لا بد أن يتظافر عدد من أشكال الحماية لمكافحة الظاهرة والوقاية منها.

ثانيا- واقع الحماية الدستورية للمرأة ضد العنف في الدساتير المغاربية:

لم تتوانى دساتير الدول المغاربية عن التنصيص في دساتيرها عن الحماية لمختلف فئات المجتمع ومنها المرأة، ولكنها تراوحت بين تلك التي كان خطابها عاما لكل إنسان أو مواطن من دون تذكير أو تأنيث وبين أخرى آثرت أن تمنح تخصيصا لبعض الفئات، ومنها النساء الأطفال، والمعاقين مثلا.

ففي الجزائر وبداية من ديباجة دستور 28 نوفمبر 1996 تم اعتبار أن الدستور فوق الجميع، وهو القانون الاساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، كما نص بموجب المادة 29 منه على مساواة كل المواطنين أمام القانون وعدم التذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو أي ظرف آخر شخصي أو اجتماعي.

كما نصت المادة 34 على أن تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويحضر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة، ونصت أيضا المادة 58 على أن تحظى الأسرة بحماية الدولة والمجتمع.

كذلك دستور المملكة المغربية الصادر في 29 جويلية 2011 نص بداية من تصديده أي من ديباجته على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان.

ووفقا لأحكام الفصل 19 يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة في الدستور وفي مقتضياته الأخرى، وكذا في الاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها.

كما نص الدستور التونسي الصادر في 26 جانفي 2014 على المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات في الفصل 21.

ومما يحسب لصالح الدستور التونسي أنه نص صراحة بموجب الفصل 46 على أن تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة، وتعمل على تطويرها ودعمها، وتضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات وتحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

وفي آخر فقرة من الفصل 46 نص على أن: "تتخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة"، ويفهم أيضا من نص الفصل 49 التأكيد على الحماية من خلال عدم إمكانية إدخال أي تعديل ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة، مما قد يساعد على خفض نسبة النساء المعنفات البالغ عددهن حوالي 50%.

ثالثا- آليات الحماية المتعددة للمرأة ضد العنف:

قبل التطرق لآليات الحماية المتعددة للمرأة ضد العنف حري بنا التذكير أن الانعكاسات السيئة والخطيرة الناجمة عنه لا تبقى مقتصرة على المرأة، بل إن العديد من الدراسات الوطنية والدولية تؤكد امتدادها إلى غيرها.

فبالإضافة إلى تردي الحالة النفسية للمرأة وسيطرة الخوف والاكتئاب، وفقدان الثقة في نفسها وفي الآخرين، فإن أطفال المرأة المعنفة حسب تقديرات المنظمة العالمية للصحة بنسبة 50% يصبحون إما معتدين أو معتدى عليهم، أي ضحايا للعنف (13).

هذا بالإضافة إلى التكلفة الباهظة الناجمة عن التكفل الصحي والاجتماعي والنفسي بمثل هذه الفئات (14).

لهذه الاعتبارات يجب تعزيز آليات حماية متعددة للمرأة ضد العنف تقوم على الحماية الوقائية وكذلك العلاجية لمكافحة العنف ضد المرأة (15).

أ - آليات الوقاية من العنف ضد المرأة:

إن ظاهرة العنف ضد المرأة قبل أي شيء هي سلوك ونتاج لثقافة مجتمعية معينة، لذلك يجب العمل على الأطر التي تجتث هذه السلوكيات السيئة من أوساط المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها: التنشئة الأسرية السليمة رفع المستوى التعليمي والاقتصادي للمرأة، وتفعيل العمل الجوارى التحسيسى.

1 - التنشئة الأسرية السليمة: نظرا لارتباط ظاهرة العنف ضد المرأة بكيفية التعامل بين الأفراد فإن الاهتمام بتنشئة الفرد تبدأ أساسا من الأسرة، والذي يشكل عملا بنويًا في سبيل تلقين القيم الصحيحة في التعامل بين مختلف مكونات المجتمع ودور الأسرة يمثل الحجر القاعدي في التنشئة السليمة للأفراد، فهي المعلم والمربي الأول، الذي يجب أن يستتبت علاقات الاحترام وتقبل الآخر، ومراعاة الخصوصيات والتسامح عند المقدرة. وإذا كانت المجتمعات الأخرى تجد صعوبة في تحديد منظومة القيم الصالحة لبناء الأجيال فإن المجتمعات الإسلامية يفترض أن لديها الموروث الحقيقي والكافي لإنجاح تنشئة جيل يحتكم للمبادئ والقيم السامية.

2 - رفع المستوى التعليمي والاقتصادي للمرأة: تزود المرأة بروافع تعليمية يفتح لها الآفاق لمعرفة ما يجري حولها ومنه امكانية الموازنة بين ما يخدم مصالحها وبين ما يشكل حائلا دون ذلك وعدم ترك الآخرين يقررون مكانها ويفرضون خياراتهم عليها (16).

كما ان حيازة المرأة لموارد مالية يحررها من التبعية للآخرين، ومنه الوقوع في الاستغلال والمساومة، هذا بالإضافة إلى أن هذا سيولد لديها شعورا كافيا بالثقة في النفس وعدم الضعف والقدرة على تجسيد خياراتها من دون ضغط وبكل استقلالية.

3 - تفعيل العمل الجوارى التحسيسى (التوعوي): تنوع مصادر العنف ضد المرأة وتعدد اشكاله يجعل الجميع ملزما أفرادا أو مؤسسات، خاصة تلك الجوارية التي تضطلع بواجب تقديم الخدمات مباشرة للمرأة بضرورة التحسيس بحجم الانعكاسات الخطيرة الناجمة

عن المساس بأحد أهم عناصر المجتمع وما يرافق ذلك من تبعات منها تخلخل القيم في المجتمع وعدم استقراره.

وهذا الالتزام يعد التزاما عاما يشارك فيه الأفراد والمؤسسات التي تختلف ميادين اختصاصاتها ومرتقيها، بنشر أكبر وعي ممكن، فالمدرسة على صعيدها تجذر قيم المساواة والتعاون والإخاء والمسجد يدعو إلى قيم احترام الذات البشرية والحث على المعاملة الحسنة والرفق بالقوارير.

فهنا يعد تدخل ما يسمى بحركات المجتمع المدني، الفضاء الخصب لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد، وتوعيتهم بضرورة الحفاظ على كل مكونات المجتمع من خلال النشاطات المختلفة التي تقوم بها الجمعيات وكذا النقابات والاحزاب السياسية الناشطة في الميدان بهدف ايجاد فرص للتفكير النقدي الهادف والحوار والمشاركة الفعالة من أجل الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

وفي هذا الإطار أثبتت الحركات النسوية جدارتها في مناهضة العنف، وبذل كل جهودها للقضاء عليه فعلى سبيل المثال في الجزائر هناك "جمعية اغاثة نساء في شدة"، وفي المغرب "مركز الاستماع والتوجيه القانوني للنساء ضحايا العنف"، وفي تونس "الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات"، التي جعلت النضال ضد العنف الممارس على المرأة أولى اهتماماتها، وأحد الشروط الأساسية لإحقاق المواطنة الكاملة.

ب- آليات مكافحة العنف ضد المرأة:

حتى تتمكن المرأة من مباشرة حياتها بصفة عادية وخالية من العنف إلى أقصى حد ممكن لا بد من فرض اجراءات ردية صارمة ضد المعتدين على المرأة، وتمكين هذه الأخيرة من مباشرة إجراءات المتابعة القضائية ضد كل من تسول له نفسه بتعنيفها، وأيضا ضمان الحصول على الدعم والحماية للنساء الناجيات من العنف يمنع وصول يد المعتفين إليهن مرة أخرى.

1 - فرض سياسة تشريعية صارمة لمكافحة العنف ضد المرأة.

في هذا السياق نص الاعلان الأممي الصادر عام 1996 بوضوح على أنه لا يمكن للدولة أن تتحجج باعتبار ذات علاقة بالعادات والتقاليد والدين لتتخلى عن مسؤولياتها في القضاء على العنف الموجه ضد المرأة، وحثّ الدول بموجب المادة 4 من القرار رقم 104/48، على العمل بالحزم المطلوب للوقاية من أعمال العنف الموجه ضد المرأة،

والتحري حول هذه الأعمال ومعاقبتها طبقا للتشريعات الوطنية مهما يكن مقترفيها سواء من طرف الدولة او من طرف الاشخاص.

واعترفت الاتفاقية الدولية الخاصة بإزالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة التي صادقت عليها ما يزيد عن 185 دولة منها 18 دولة عربية (17)، بأن حقوق النساء هي حقوق هامة وشاملة في كل المجالات العامة والخاصة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ورتبت على الدول القسط الاكبر لحمايتها.

كما اعتبر القرار رقم 1990/15 الصادر عام 1990 عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أن العنف الموجه ضد النساء في الاسرة والمجتمع ظاهرة عالمية لا ترتبط بمستوى معين أو وظيفة اجتماعية او ثقافية معينة، ونص على وجوب اتخاذ اجراءات عاجلة وناجعة للقضاء على تبعاته، وهنا لا تكفي القواعد التي تتعلق بإثارة المسؤولية المدنية لمعني المرأة بل يجب سن قواعد جنائية تتولى محاكمة ومعاقبة مقترفي العنف ضد المرأة.

ما يلاحظ في الجزائر، وكما العديد من الدول ومنها الدول العربية هو عدم تخصيص قانون خاص بالعنف ضد المرأة إذ أن التشريعات تعالج الظاهرة في إطار القواعد العامة التي تدخل في الجرائم التي تمس بالأفراد، وإن كنا نعتقد أن هذا النوع من الجرائم ونظرا لخطورته، وامتداد آثاره السلبية على الجميع فالأولى اعتباره من الجرائم ضد الإنسانية (18)، ولا بد من تشديد العقوبات بصدها لمنع تكرار وقوعها.

2 - توسيع امكانية اللجوء للقضاء.

نوه تقرير الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة رقم 166/50 الصادر عام 1996 والموجه من طرف الأمين العام للأمم المتحدة إلى كل من مجلس حقوق الانسان ولجنة وضع المرأة في 2014 في البند 21 وما يليه إلى ضرورة توسيع نطاق امكانية اللجوء إلى القضاء (19)، وتحمل الدول المسؤولية الرئيسية في منع العنف ضد النساء والتحقيق فيه، ومقاضاة مرتكبيه ومعاقبتهم وتوفير سبل الانتصاف منهم .

وتزويد الجهات المختصة بكافة التعليمات اللازمة لاستقبال وتلقي البلاغات والشكاوى عن حالات العنف، لا التعامل معها بعدم الاكتراث أو الاجابة بأنها ضمن الشأن الأسري،

مع تخصيص فرق للمساعدة القضائية على مباشرة إجراءات الدعاوى الجزائية والمدنية ضد مقترفي العنف ضد المرأة.

3 - الحصول على خدمات الدعم للنساء الناجيات من العنف:

إن دخول المرأة في مواجهة معنفيها خاصة إذا كان العنف من طرف أحد أفراد الأسرة قد لا ينتهي بانتهاء المتابعة القضائية، بل كثيرا ما تجد النساء أنفسهن في سلسلة مستمرة من أعمال العنف جراء خروجهن عن الصمت ومتابعة المعتدين، أو التصل من المسؤوليات كعدم تحمل الزوج لمسؤولياته عقب ادعاء زوجته ضده بارتكاب العنف ضدها، وهنا تجد المرأة نفسها إما مرغمة على قبول العنف مرة أخرى أو الخضوع لتنازلات ومساومات أخرى. وفي هذا الصدد لا بد على الجهات المعنية أن تأخذ في الاعتبار هذه الوضعيات المعقدة وتضطلع بمتابعة دورية ومستمرة لمدى تنفيذ العقوبات المقررة ضد مقترفي العنف ضد المرأة، وكذلك مرافقة المرأة وتخصيص فرق للمعاينة الاجتماعية الفجائية لمنع المعتدين من مواصلة اعتداءاتهم ضد المرأة.

خاتمة:

إن ظاهرة العنف ضد المرأة تعد ظاهرة معقدة من حيث الاسباب وكذلك الآثار المترتبة عليها، ولذلك فإن الوقاية منها ومكافحتها تستدعي تضافر جهود الجميع أفرادا ومؤسسات، دولا ومنظمات لإعطاء المرأة المكانة والدور الأساسي الذي يجب أن تضطلع به في بناء مجتمع متماسك يحافظ على القيم والمبادئ السامية التي منبتها العاطفة القوية والصادقة لحاملة رسالة اعداد الأجيال، وفي هذا الصدد لا بد من:

- 1 - التكامل والتعاون بين الافراد والمؤسسات لمنع انتشار العنف ضد النساء.
- 2 - وضع برامج وسياسات قطاعية، وكذلك برامج متكاملة للوقاية من العنف ضد المرأة.
- 3 - إنشاء بنوك للمعطيات والمعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، من أجل الدراسة والتحليل الواقعيين للموضوع.
- 4- تعزيز فرق المراقبة والمتابعة المتخصصة في شؤون الأسرة والمحيط الأسري.
- 5-التنفيذ الصارم للقوانين والعقوبات المقررة ضد مرتكبي العنف ضد المرأة، واعتماد قوانين خاصة بحماية المرأة ضد العنف.
- 6-الاهتمام بالتنشئة الأسرية القائمة على قيم الاحترام والمساواة بين جميع افراد الأسرة.

- 7- ترقية مهارات ومعارف المرأة، والرفع من مستواها التعليمي، وكذلك الجانب المالي للقضاء على تبعية المرأة لغيرها.
 - 8 - تكثيف جهود المؤسسات الجوارية ومختلف حركات المجتمع المدني في سبيل نشر أكبر وعي ممكن لمناهضة العنف ضد المرأة.
 - 9- إدخال آليات حماية المرأة من العنف ضمن البرامج التعليمية.
 - 10- توفير فضاءات قارة ومراكز مهينة لاستقبال النساء الناجيات من العنف وإعادة تأهيلهن واندماجهن في المجتمع.
- الهوامش:**

- 1-أنظر: تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الاجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة (www.un.org, 08/01/2015).
- 2-أنظر: وثيقة الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة تثير جدلا ساخنا، على الموقع www.lahamag.com/details/2217,10/01/2015.
- 3-أنظر: إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحد من العنف ضد النساء الصادر عام 1993، على الموقع الإلكتروني: www.un.org/ar/ga/SHTM,10/01/2015.
- 4-أنظر: البيانات على موقع الأمم المتحدة (www.un.org/ar/Women/end Violence) 10/01/2015).
- 5 -أنظر: عبد العزيز سعد، الجرائم الواقعة على نظام الأسرة، الطبعة الثانية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر 2000 ص.23 وما بعدها.
- 6-أنظر: ليلي الصفدي، العنف ضد النساء: لمن تلتجئ المرأة المعنفة، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.alhewer.org/debat/Show.ast.asp, 10/01/2015.
- 7-أنظر: النساء المعنفات في الجزائر مكبلات بالخوف وثقافة العيب، من الموقع الإلكتروني: www.msn.com/ar-ae/tv/story,10/01/2015.
- 8-حماية النساء من العنف مسؤولية الجميع، (www.maghress.com),10/01/2015.
- 9-أنظر: نفس الموقع الإلكتروني (www.maghress.com),10/01/2015.
- 10-أنظر: التسمين القسري وختان البنات في موريتانيا: تعذيب جسدي ونفسي من الموقع الإلكتروني: www.TAWASSOL.NET/NEW/FR, 12/01/2015؛ موريتانيا: ختان البنات معاناة مستمرة. www.yafita.com/a/878220, 12/01/2015.
- 11-أنظر: نص المادة 29 من التعديل الدستوري لـ 28 نوفمبر 1996: "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتدرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو اجتماعي".

- نص المادة 19 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011: " يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات ... تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء ... وتحدث لهذه الغاية هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ."

12-أنظر: د/ عقيلة خرباشي، الشعوب العربية والتحول الديمقراطي: بين المفاخر والمخاطر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 1 جامعة الجلفة (الجزائر)، 2012، ص.35، وما يليها.

13 -اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة، 10/01/2015.(www.un.org/ar/women/endviolence)

14-اعتبرت منظمة الصحة العالمية في عام 1996 العنف كمشكلة صحة عمومية ذات أولوية وخصصت له في عام 2002 تقريرا كاملا بينت فيه الآثار الخطيرة للعنف الجسدي والنفسي، وكذا التكلفة الباهظة التي يتحملها المجتمع والدولة من جراء ذلك وأصدرت عام 2004 دليلا حول الوقاية من العنف.

15-انظر: بوجمعة غشير، القوانين وحدها غير كافية للحد من العنف ضد المرأة، مأخوذ من الموقع (www.alhayat.net/article7242.HTML.29/07/2014).

- " نظام تكامل" لحماية النساء المعنفات يشجع على إخراج العنف ضد المرأة من جدران البيوت الصامتة. 15/1/2015.(www.alquds.com/news)

16-في هذا الإطار تبنت منظمة العفو الدولية في مارس 2004 حملة عالمية لمناهضة العنف ضد المرأة تحت شعار: «مصائرنا بأيدينا... فلنضع حدا"، مؤكدة مسؤولية الدولة والمجتمع والأفراد في مناهضة العنف ضد المرأة.

17- صادقت الجزائر بموجب الأمر رقم 348/66 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966 على الاتفاقية الدولية الخاصة بإزالة جميع أشكال التمييز العنصري التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 1965.

18-أنظر: د/أحمد أبو الوفا، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة(مصر)، 2000، ص59 وما يليها.

19-أنظر: دور القضاء في محاربة العنف ضد المرأة.

(www.legal-agenda.com/article.php)10/072014